دليل تحكيم

"الرسائل والبحوث العلمية في المجال التربوي والنفسي"

إعداد

أ.د./ عبدالله سليمان إبراهيم

أستاذ علم النفس التربوي

كلية التربية بجامعتي الزقازيق وطيبة بالمدينة المنورة

د./ على بن أحمد الصبيحي

أستاذ مناهج البحث والإحصاء التطبيقي المشارك

كلية التربية والعلوم الإنسانية

جامعة طيبة بالمدينة المنورة

تمهيد:

البحث العلمي هو القلب النابض لنظام التعليم والذي بدونه يتوقف التعليم عن العطاء وعن الحياة والتجدد. ولن يكون هناك بحثا علميا إلا بقاعدة سليمة من الدراسات العليا. فالدراسات العليا هي قمة الهرم التعليمي ومعامل تفريخ الباحثين والعلماء وبيت الخبرة للإسهام في وضع الخطط والبرامج القومية لكافة مشاكل المجتمع المحلي والقومي.

ومما لاشك فيه أن البحث التربوي يعتبر ركيزة أساسية للتنمية البشرية في أي مجتمع كما أنه جزء لا يتجزأ من البحث العلمي في الجامعات يأخذ منه الأسس والوظائف والقواعد العلمية ليطور بها طرقه وأدواته ومداخله البحثية بما يخدم قضايا ومشكلات التربية والتعليم في الواقع التربوي والمجتمعي نظريا وتطبيقيا.

ويحظى البحث التربوي في كليات التربية وغيرها من مراكز البحث التربوي باهتمام متزايد باعتباره جزءاً من البحث العلمي في الجامعات الذي يهتم بإنتاج وتنمية المعرفة التربوية لخدمة قضايا ومشكلات التربية والتعليم في الواقع التربوي سواء على المستوى الفكري ألتنظيري أو التنفيذي الممارس. الأمر الذي يوضح أهمية البحث التربوي وتعاظم دوره في تحقيق التنمية التربوية والبشرية في المجتمع، ويفرض في الوقت نفسه ضرورة

الاهتمام بالبحوث التربوية وإعطائها الأولوية التي تستحقها وتوفير ما تحتاجه من الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق أهدافها البحثية بما يساعد على زيادة فعالية البحث التربوي في تطوير الممارسات التربوية في واقع المؤسسات التربوية والتعليمية. (رزق:٢٠٠٤، ١٠١)

ولا ينكر أحد أن البحث العلمي في الدول العربية يعاني من التخلف الشديد، وحالة من الهزال العام؛ بسبب الفقر في الإمكانيات، وضعف الجهود المبذولة، ونقص المال الموجه نحو تطوير البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة. ويجب أن نؤكد هنا أن مستوى الباحثين العرب وقدراتهم ليست جزءاً من المشكلة فهم والحمد لله ملئوا بالكفاءات العلمية، ولا تخلوا جامعة في أي بقعة من بقاع العالم من عدد من الباحثين والأساتذة العرب الذين هم محل احترام المجتمع الدولي لتفوقهم العلمي إلمرموق، وفي كل المحافل الدولية يشاد بما يتوافر للعرب من كفاءات علمية مقتدرة، ولكنها تتطلب فقط التنظيم والتعبئة وحسن الإدارة وإخلاص النوايا.

ومن معوقات البحث التربوي بصفة خاصة والبحث العلمي بصفة عامة كما بينتها معظم البحوث والدراسات تتمثل في بعض الأمور من بينها ما يلي:

١. عدم وجود إستراتيجية قومية واضحة ومحددة للبحث التربوي والنفسي.
٢. عدم وجود تنسيق وتكامل بين كليات التربية بالجامعات وبينها وبين المراكز البحثية في مجال التربية وعلم النفس داخل الوطن الواحد.
٣. ميل الباحثين لإجراء بحوث نظرية والبعد عن البحوث التطبيقية، مما أدى إلى الانفصال بين البحوث ومشكلات المجتمع.
٤. عدم كفاية معايير اختيار طلاب الدراسات العليا، كما أن التحاق معظمهم يتم لتحقيق أهداف أخرى غير أهداف البحث العلمي مثل:

مجرد الحصول على شهادة عليا، الحصول على وظيفة، تحقيق مكانة اجتماعية، ملء وقت فراغ، العثور على شريك الحياة.

٥. ضعف برامج الإعداد في الدراسات العليا: فعملية التعليم وطرق التقييم في الدراسات العليا تتم بالطرق التقليدية، كما أن المقررات لا تساعد الباحثين على اكتساب مهارات البحث التربوي وأساليبه المنهجية.

٦. غياب منظومة متكاملة للمتابعة وتقويم الأداء.

٧. نتائج البحوث التربوية والنفسية لا يتم ترجمتها إلى برامج قابلة للتطبيق.

٨. غياب ما يسمى بصناعة المعلومات، فتقريبا معظم النتائج المتحصل عليها في البيئة العربية هي تكرار لأفكار تم بحثها في بيئات أجنبية.

وعلاوة على ما سبق، نجد أن سيادة بعض التوجهات البحثية النمطية والصيغ الشكلية وهيمنتها على حركة البحث التربوي لطلاب الماجستير والدكتوراه يمكن أن يسهم في إفراز بعض الإشكاليات البحثية التي تعكس سلبيتها على كفاءة البحث التربوي وتقلل من فعاليته في توجيه الممارسات التربوية.

وعليه، فالمتأمل لواقع البحث العلمي العربي ومؤسساته في الدول العربية يتبين له مدي الفجوة الواسعة بينه وبين المستوى البحثي والأكاديمي العالميين، فالدول العربية تفتقر إلى سياسة علمية محددة المعالم والأهداف والوسائل. (ياقوت:٢٠٠٧- ب).

وقد أجريت بحوث ودراسات عديدة عن الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعات العربية، منها على سبيل المثال: بيومي١٩٩٨ وخليل١٩٩٨ وعمر ١٩٩٨ ومحافظة والمقدادي١٩٩٨ والمصري١٩٩٨ والنشار ١٩٩٨ والصوفي وداود١٩٩٨وغبان والشيخ٢٠٠١والتركستاني ٢٠٠١والكاملي ٢٠٠١، وطراف٢٠٠٣، ورزق ٢٠٠٤ وياقوت٢٠٠٧- أ

وذلك من أجل التعرف على واقعها ومعوقاتها ثم النظر إلى تطويرها، ونستطيع القول أن توصيات ومقترحات التطوير تبلورت في عدة اتجاهات اعتمدت على مداخل مختلفة منها الدعوة إلى:

١. توفير الإمكانيات المالية والمادية مثل الخدمات المكتبية والمعملية وتوفير المجلات والدوريات العربية والأجنبية والمراجع الحديثة وخدمات شبكة الانترنت.
٢. تطوير برامج الدراسات العليا بوضع الضوابط والمعايير العلمية التي تسمح بالانتقاء والاختيار للباحثين، ووضع اللوائح التي تنظم برامج الدراسات العليا وأهدافها ومقرراتها ومواصفات هيئات التدريس، والضوابط المختلفة التي يجب أن تقوم على تخريج كفاءات عالية من الباحثين القادرين على مواصلة الدراسات العليا.
٣. تنوع أساليب وأدوات تقييم أداء الدارسين بالدراسات العليا وتحسين تقويم المنتج العلمي للباحثين.

والبحث الحالي يعتمد على المدخل الأخير، حيث يسعى لإيجاد دليل يستخدم في تحكيم المنتج العلمي للباحثين؛ ليحقق أكبر قدر ممكن من الموضوعية وتحجيم أكبر قدر ممكن من الذاتية، وخاصة بعد ظهور وتكرار شكوى من بعض المتخصصين في الميدان عامة ومن بعض الباحثين خاصة من غياب الأسس والمعايير عند تقويم البحوث التربوية. وأن سنوات إنجاز البحث تتوقف على رضا المشرف على البحث، وأن المحسوبية تلعب دوراً هاماً في إجازة بعض البحوث التي لا تؤهل صاحبها للدرجة العلمية الممنوحة. (رزق:٢٠٠٤، ١٨٩-١٩٢).

ويذكر الكاملي (٢٠٠١) أن الإحصائيات المتوفرة تؤكد ضعف البحث العلمي الحالي كماً ونوعاً، وعدم توفر الجدة في بعض الأبحاث العلمية، وتركيزه في أغلب الأحيان على الوصول إلى الترقية الأكاديمية دون النظر على مردود الأبحاث وتأثيرها على المجتمع العلمي بحيث يجوز أن

نطلق عليها أبحاث الترقية، ومع أن بعض الأبحاث الموجودة حالياً منشورة في مجلات محكمة إلا أن بعضها مازال يعالج موضوعات تقليدية قد تجاوزها البحث العلمي إلى أشياء جديدة ظهرت على ساحة البحث العلمي العالمي (ص:٦٠٢).

وبينت دراسة طلبه (١٩٩١) أن البحث التربوي في معظم كليات التربية لا يرتبط بواقع ومشكلات الممارسات التربوية في مدراس التعليم المختلفة. وتوصلت دراسة الحربي (١٩٩٨) إلى غياب بعض المعايير التي تحقق الجودة في برامج الدراسات العليا بالجامعة وغياب الخريطة البحثية للدراسات العليا وانفصالها عن قضايا المجتمع ومشكلاته)) (رزق:٢٠٠٤، ١٠٦-١١١). ويذكر التركستاني (٢٠٠١) أن نتائج بحثه بينت أن هناك ضعفاً كبيراً في وظيفة البحث العلمي من ناحية إعداده ومعالجته وأسلوب ممارسته في الجامعات، الأمر الذي استوجب ضرورة التفكير في كيفية معالجة هذا القصور في سبيل تفعيل دور البحث العلمي في الجامعات. (ص:٢٤٩).

ولذا كان من ضمن مقترحات بحث الصوفي والحدابي (١٩٩٨) ضرورة تقويم الرسائل التي يجريها طلبة الدراسات العليا في ضوء المعايير التي ينبغي أن تتصف بها الرسائل والأطروحات (ص٩٣). ومن مقترحات بيومي (١٩٩٨) المطالبة بوضع نظام لتقييم الرسائل الجامعية يحتوي على عناصر ثابتة ويتم تقدير البحث كمحصلة لمتوسطات التقارير، وذلك للحد من الأهواء الشخصية أو المجاملات أو عدم اتساق المناقشة مع التقدير الذي يحصل عليه البحث (ص:١١٥). وكذلك طالب عمر (١٩٩٨) بضرورة وضع نظام دقيق وموضوعي لتحكيم الرسائل العلمية كي تتحقق العدالة المطلقة، والبعد عن الهوى والقضاء على ظاهرة شائعة وملموسة وهي عدم الاتساق بين التقدير الذي يحصل عليه الطالب ومجريات المناقشة التي كثيراً ما تركز على أوجه القصور الشديدة والتي تمس غالباً عناصر جوهرية مثل الأخطاء اللغوية، وغياب المنهج السليم والتكرار، وخلو البحث من عناصر

الأصالة والابتكار، وغيرها من ملاحظات تقلل من قيمة العمل وتفصح عن وجود خلل جوهري به (ص:١٧١).

مشكلة البحث ومظاهرها:

مما سبق، يتضح أن هناك ضعف في مستوى البحث العلمي في الوطن العربي، وأن هناك ذاتية في تقويم الرسائل والبحوث العلمية. فالموضوعات البحثية التربوية التي يقوم بها طلاب الماجستير والدكتوراه في الأقسام التربوية المختلفة بكليات التربية بالوطن العربي ذات طابع شخصي أو عشوائي ينجم عن ذلك تكرارية، أو نمطية البحوث، أو عدم جدواها، أو انفصالها عن مشاكل المجتمع، مما قد يؤدي إلى انفصال الجامعة عن المجتمع، وإهدار الوقت والمال فيما لا يفيد أو في تكرار لا داعي له. ولذا تحدد مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

س١: ما المعايير (المحكات) اللازم توافرها في البحث العلمي الجيد؟

س٢: ما الخصائص التي يجب توافرها في المحكم حتى يكون موضوعياً في حكمه.

ومن مظاهر تلك المشكلة تأكيد معظم البحوث التي تصدت للدراسات العليا والبحث العلمي على ضعف مستوى البحث العلمي وعدم ارتباطها بالمشاكل الحقيقية التي تواجه الممارسين في ميدان التربية والتعليم، كما أن نتائج بعض البحوث التربوية لا يتم ترجمتها إلى برامج قابلة للتطبيق. ومن ناحية أخرى، تتمثل مظاهر المشكلة في شكوى الكثير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات نظراً لما يواجهه البعض من فشل في الترقية إلى رتبة أعلى، فكثيراً ما نرى أو نسمع عن التعسف أو التحيز في الحكم على الإنتاج العلمي لأسباب شخصية بحتة. ومما يؤيد ذلك، أن يتقدم باحثان ببحث مشترك يجاز لأحدهما ويفشل لدى الآخر. ومما يزيد الأمر حيرة، تجد أنه في بعض الحالات تقبل لجنة التحكيم بحثا مشتركا لأحد الباحثين وترفضه للآخر،

وتسمع عن مناقشة لرسالة علمية وجه لها نقداً في صميم المنهجية ثم تجاز بامتياز مجاملة للمشرف على الرسالة.

فكل تلك المظاهر وغيرها تشير بطبيعة الحال إلى وجود مشكلة حقيقية تواجه مسألة التحكيم للرسائل والبحوث العلمية في الوطن العربي.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تطوير " البحث العلمي " في مجال التربية وعلم النفس بكليات التربية بالجامعات العربية ومراكز البحوث التربوية المتخصصة في هذا المجال، وذلك من خلال مدخل تحسين عملية التقويم المتبعة في تحكيم رسائل الماجستير والدكتوراه لطلاب وطالبات الدراسات العليا، والبحوث المقدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس سواءً للنشر بالمجلات العلمية المحكمة أو للتقييم من قبل اللجان العلمية الدائمة. وعلى وجه التحديد يسعى البحث إلى:

أ- التعرف على المعايير اللازم توافرها في البحث العلمي الجيد.

ب- تطوير وبناء دليل لتحكيم الرسائل (ماجستير ودكتوراه) والبحوث العلمية، والتأكد من توفر شروط صلاحيتها للاستخدام فيه.

ت- تحديد الشروط التي يجب توافرها في المناقش أو المحكم حتى يكون موضوعياً في حكمه.

أهمية البحث:

مما لاشك فيه أن تطوير أو إيجاد دليل يستخدم في تحكيم البحوث العلمية والرسائل الجامعية سيحقق قدراً كبيراً جداً من الموضوعية خاصة إذا توجه المحكم لتحقيق العدالة وخلصت النية لوجه الله تعالى، ويترتب على ذلك اختفاء كثير من مظاهر المشكلة المحددة سابقا.

ويعد وجود ضوابط ومعايير تحكم عملية النشر العلمي وتقييم الرسائل والبحوث واحدة من أهم متطلبات تجويد مخرجات البحث العلمي في أي مجتمع وتطويره. (البدانيه: ٢٠٠٨، ٢٩٩). فلعل أفضل الطرق لتحسين

المستوى النوعي لهذه الأعمال، وضع معايير لتحكيمها وإجازتها والاعتراف بها من الجوانب كافة (الغانم: ٢٠٠٨، ٧٥٠).

كما تأتي أهمية البحث، من منطلق ضرورة إعادة تقييم مدى قيام برامج الدراسات العليا بإعداد الكوادر البحثية القادرة على العمل و إكمال مسيرة البحث العلمي، وذلك من خلال الحكم على المنتج العلمي لهؤلاء الباحثين.

ومما يبين أهمية البحث أيضا وضرورة إجراءه، دعوة عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لتنظيم ندوة علمية بعنوان "التحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية" وذلك خلال الفترة من ٩-١٤٢٨/١١/١٠هـ. ومن ضمن أهدافها التعرف على المعايير العلمية والأخلاقية للتحكيم العلمي، وعلى المشكلات التي يواجهها التحكيم في المملكة العربية السعودية، وعلى واقع تحكيم الرسائل الجامعية في الجامعات، وإلى جانب التجارب المتميزة في التحكيم العلمي في الوطن العربي وخارجه.

وقد تمخضت هذه الندوة عن مجموعة قيمة من التوصيات ورفيعة المستوى التي سيكون لها مردوداً إيجابياً على البحث العلمي في الوطن العربي، ونقتبس منها ما يدعم فكرة بناء دليل للتحكيم العلمي. حيث كتبت الجرف (٢٠٠٨) "إن من مشكلات التحكيم عدم كفاية المعايير؛ وعدم وجود معايير جودة لأبحاث الترقية؛ كما أن بعض الدوريات ليس لديها معايير وتترك الحكم للمحكم" (ص: ٥٨٧)، وكتبت الغانم (٢٠٠٨)" أن من أهم المشكلات التي تواجه المحكم عدم وجود معايير متكاملة لتحكيم الرسائل الجامعية والمتوفر منها مجرد ضوابط تتصف بالعمومية مما يؤدي إلى تناقض في قرارات المحكمين، وتذكر أيضا أن المعايير المتوفرة تقتصر غالباً على النواحي الشكلية وهذا ما يلاحظ في معظم الأدلة الإرشادية التي تصدرها عمادات الدراسات العليا في الجامعات".

واستناداً لما سبق، يوصي كل من الشرّ بيني (٢٠٠٨؛ ٣٥١) والأنصاري (٢٠٠٨ ؛٩٤٣) بضرورة وضع معايير واضحة للتحكيم العلمي يتبعها المحكم في تقويم البحوث وتطويرها، بل تعدى ذلك ما كتبه الشيخلي (٢٠٠٨) بدعوته لضرورة تأليف كتاب شامل في معايير التحكيم العلمي ليكون مرجعاً لجميع العاملين في مرفق العلم (ص: ٢٢٢).

مصطلحات البحث:

التحكيم العلمي: التحكيم هو في الأساس مصطلح قانوني، يعني الفصل بين خصمين: فردين أو جماعتين أو دولتين بشأن قضية متنازع عليها فيما بينهما، واستعيض عن مصطلحي التقييم والتقويم باستخدام مصطلح التحكيم (الشيخلي: ٢٠٠٨، ١٨٢). والتحكيم العلمي هو عملية إخضاع عمل المؤلف أو الباحث أو المفكر أو العالم للفحص النقدي من قبل خبير أو خبراء أو متخصصين في نفس مجال عمله (الشيخ: ٢٠٠٨، ٢٣١). ويعرفه الغانم ٢٠٠٨ " بأنه تقويم البحث والحكم علي مدى صلاحيته لمنح درجة علمية أو للحصول على الترقية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، أو صلاحيته للنشر في المجلات العلمية وغير ذلك حسب مواصفات أو ضوابط معينة وكتابة تقرير علمي بالصلاحية والإجازة" (ص ص: ٧٥٥-٧٥٦). ويُقصد به هنا "فحص التقرير العلمي لتقويمه أو تقييمه؛ بغرض إجازته من عدمه".

دليل التحكيم: هو "كتيب يتضمن مجموعة من الإرشادات أو الهاديات التي تساعد كل من يحكم بحثاً علمياً أو رسالة علمية، في أن يَحكم عليه أو عليها بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، ويتكون هذا الدليل من تعليمات وبيانات ومعايير وطرق تقدير وكيفية تقييم وتقويم".

ويقصد بالمعايير: "مجموعة المواصفات والخصائص النظرية التي ينبغي أن تتوافر في التقرير العلمي التربوي أو النفسي وتكون بمثابة ضوابط في الحكم عليه" (بتصرف عن رشاد:٢٠٠٨، ٢٥٥).

الرسالة العلمية: هي "تقرير علمي عن البحث الذي يتقدم به طالب الدراسات العليا ليحصل بها على درجة الماجستير أو الدكتوراه".

البحث العلمي: يقصد به هنا التقرير العلمي عن البحث الذي يجريه الباحث ويقدمه للنشر في وعاء نشر محكم أو للمجالس العلمية طلباً للترقية لرتبة علمية أعلى".

أدبيات البحث:

تتمحور أدبيات البحث في مجموعة قراءات حول معايير تقويم البحث من المصادر الآتية:

أولاً- كتب مناهج البحث.

ثانياً- المجلات والدوريات العلمية.

ثالثاً- المجالس العلمية المسئولة عن ترقية الأساتذة المساعدين والمشاركين.

رابعاً- معايير الدراسات العليا لمناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه بالجامعات.

خامساً- نماذج من الدراسات التي أجريت حول تلك المعايير وخاصة التي عرضت في ندوة التحكيم العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

ويعرض الباحثان فيما يلي نماذج لتلك المعايير حيث تتمثل في:

أولا: نموذج من كتب مناهج البحث:

وقع اختيار الباحثان على كتاب "مناهج البحث في التربية وعلم النفس" لمؤلفه سامي محمد ملحم (٢٠٠٢)؛ لحداثته مقارنة بغيره. وقد وضع المؤلف مجموعة من المعايير وصلت لما يقرب من (١٨٩) معياراً موزعة على (٢٣) عنواناً فرعياً، وفيما يلي مقتطفات من هذه المعايير:

١- <u>عنوان البحث اشتمل على ست معايير منها:</u>

أ- تعبير العنوان عن حقيقة البحث.

ب- وضوح الصياغة اللغوية.

٢- عرض مشكلة البحث اشتمل على أثنتا عشرة معياراً منها:

أ- بيان الأسباب المحتملة لوجود مشكلة البحث

ب- وجود مبررات تربوية لدراسة مشكلة البحث

ت- تعريف متغيرات البحث بطريقة مباشرة

ث- وضوح العوامل التي سيتم بحثها

٣- أهداف البحث اشتمل على ثماني معايير منها:

أ- صياغة أهداف البحث بشكل سؤال

ب- صياغة الأهداف بعبارات سلوكية إجرائية

ت- تجسيد الأهداف لأهمية ما سيحققه البحث من نتائج

٤- أسئلة البحث اشتمل على عشرة معايير منها

أ- وضع أسئلة محددة لاختبار صحتها

ب- قدرتها على توفير البيانات المطلوبة

ت- قابلية الإجابات للقياس

٥- فروض البحث اشتملت على عشرة معايير منها

أ- وضوح موقع الفروض في البحث

ب- وقوع الفروض بعد أهداف / أسئلة البحث

٦- افتراضات البحث ومسلماته اشتملت على أربعة معايير منها

أ- وضوح العبارات لغة ومعنى

ب- وضوح فقراتها في البحث

٧- مجال البحث وحدوده اشتمل على أربعة معايير منها

أ- توافقه مع المسؤوليات الحقيقية للبحث

ب- مساهمته في توضيح المطلوب بالبحث

ت- مناسبته من حيث الحجم والمسؤوليات

٨- مصطلحات البحث اشتملت على ست معايير منها

أ- استخدامها كما هي من خلال البحث

ب- مناسبة موقع التعريفات في البحث

٩- الدراسات والبحوث السابقة استملت على أثنتا عشرة معيار منها

أ- الدراسات السابقة مأخوذة من مراجع أولية

ب- الدراسات السابقة مأخوذة من مراجع ثانوية

ت- تمثيلها لمشكلة البحث

ث- علاقتها بموضوع البحث

١٠- إجراءآت البحث اشتملت على أنتا عشرة معيار منها

أ- مناسبة التصميم لطبيعة المشكلة ومتطلبات تنفيذ البحث

ب- مناسبة التصميم لاختبار صحة فروض البحث

ت- وصف إجراءات الضبط المتخذة

ث- احتواء التصميم على إجراءات ضبط المؤثرات الجانبية للبيانات

١١- عينة البحث اشتملت على ثلاثة عشر معيار منها

أ- اختيار عينة البحث من المجتمع

ب- دراسة جميع أفراد المجتمع

ت- أسلوب اختيار عينة البحث

ث- توضيح كيفية اختيار عينات البحث

ج- موضوعية اختيار العينات للدراسة

١٢- أدوات البحث اشتملت على أثنتا عشرة معيار منها

أ- مناسبة الأدوات لقياس المتغيرات الداخلة في البحث

ب- مناسبة الأدوات والإجراءآت لطبيعة عوامل وبيانات البحث.

١٣- منهجية البحث اشتملت على أربعة معايير منها

أ- أهمية المصادر والأدوات لتوفير البيانات المطلوبة

ب- توافق الإجراءآت مع ما هو متعارف عليه في حقل البحث.

١٤- نتائج البحث اشتملت على ثماني عشرة معيار منها

أ- اقتراح توصيات لتطبيق أو قضايا تهتم بالبحث في المستقبل

ب- اقتراح توصيات لتطبيق استنتاجات البحث

ت- اقتراح طرق للتغلب مستقبلا على نواقص ونقاط ضعف البحث

ث- مناقشة علاقة النتائج بالبحوث السابقة

١٥- تحليل نتائج البحث والتوصيات اشتملت على سبعة معايير منها

أ- بحث كل نتيجة بدلالة الفرضية الأصلية ذات الصلة بها

ب- وضع توصيات لأبحاث مستقبلية

ت- وضع توصيات لإجراءات مستقبلية.

ونظراً لطول القائمة؛ اكتفى الباحثان بما سبق عرضه لأنه سيفي بالغرض من عملية العرض (ومن يريد الاستزادة فعليه الرجوع للمصدر الأصلي). ويلاحظ على القائمة المذكورة أعلاه ما يلي:

١. على ما يبدو أنها موجهة بالدرجة الأولى للباحث لمراجعة بحثه قبل تقديمه للنشر.

٢. وجود تكرار في أفكار المعايير بالفرع الواحد. انظر على سبيل المثال (٢-أ و٢-ب) و(١١-ج و١١-د) و(١٠-ا و١٠ب).

٣. وجود تداخل في أفكار المعايير بين الفروع المختلفة. انظر على سبيل المثال (الفرعين ١٤ و ١٥) و(الفرعين ١٢ و١٣).

٤. تم صياغة أفكار المعايير في عبارات ركيكة جداً؛ وغير مفهومة حتى للمتخصص. انظر على سبيل المثال (٧-ا و٧-ب و٧-ج).

٥. المعايير المتضمنة في القائمة تعتبر كثيرة جداً مما يُصعب من استعملها من قبل المحكمين (ما يقرب من ١٨٩معيار) و٢٣ فرع.

٦. لم تُقدم المعايير بتعليمات معينة تبين كيفية الاستعمال .

٧. لم تخضع لأي مؤشرات سيكومترية تبين مدى ثباتها أو صدقها .

٨. لم تبين معنى للدرجة التي يحصل عليها البحث؛ وما هو مستواه.

ثانيا- نماذج من المجلات والدوريات العلمية.

في هذا الجزء، سيتم نقد بعض نماذج التقييم المستخدمة في بعض المجلات والدوريات العلمية المتخصصة في مجال التربية وعلم النفس؛ بهدف إظهار العوامل المشتركة بينها وجوانب القوة والضعف فيها، وبغية الباحثان الوصول إلى بناء دليل لتحكيم الرسائل والبحوث العلمية في المجال التربوي والنفسي يتسم بالموضوعية والصدق ويجمع كثير من جوانب القوة في النماذج الشائعة، ويتجنب معظم الجوانب السلبية فيها. وتحديداً، سيتم مناقشة دليل تحكيم الأبحاث الميدانية- للمجلة التربوية التي تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، واستمارة تحكيم بحث علمي مقدم للنشر بمجلة العلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية بجامعة أم القرى، ونموذج مجلة كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

١. دليل تحكيم الأبحاث الميدانية-للمجلة التربوية الصادرة عن مجلس النشر العلمي-بجامعة الكويت.

بدأ العمل بالدليل في يناير ٢٠٠٢بهدف تجربته ومن ثم تطويره للخروج به في صورة جيدة. يتضمن الدليل تسعة عناصر مشتملة على ٤١ فكرة، وعدداً من التعريفات الإجرائية لبعض عناصر تقويم البحث العلمي الميداني، كما يحتوى على تعليمات (أو إرشادات) محددة للمستخدم تساعده على إعطاء التقديرات والدرجات لهذه العناصر بحيث توصله في نهاية المطاف إلى درجة واحدة تحدد مستوى جودة العمل العلمي ومدى إمكانية

نشره. وفيما يلي عرض مختصر لمحتوى الدليل إبداءً بتعريف عناصره وصولاً إلى إعطاء التقدير العام:

أ) تعريف عناصر التقويم:

أولاً: أصالة البحث وأهميته ويقصد بها أن تكون فكرة البحث جديدة ومشكلته حقيقية وواضحة، وفي البحث إضافة علمية في مجال تخصص الباحث، ولنتائجه تطبيقات عملية أو مضامين تربوية ونفسية مفيدة.

ثانياً: وضوح الإطار النظري للبحث. ويقصد به أن تكون مقدمة البحث مرتبطة بالعنوان وتمهد للمشكلة، وأن يكون الإطار النظري مكتوبا بمنهج فكري واضح. تم ربط وتوظيف الإطار النظري بموضوع البحث وأهدافه .كما أن الدراسات السابقة مرتبطة بموضوع البحث وللباحث رؤية في هذه الدراسات.

ثالثاً: سلامة المنهج وملاءمته لموضوع البحث. ويقصد به ارتباط العنوان بموضوع البحث ومشكلته، ويقصد به أيضاً أن تكون أهدفه متفقه مع عنوانه وأسئلة البحث أو فروضه مرتبطة بأهدافه. كما يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة أو التحقق من صحة الفروض من خلال توظيف الإجراءات الموضحة في متن البحث، والحصول على البيانات اللازمة من حجم عينة مناسب يتم اختيار أفرادها بطريقة تساعد في تحقيق أهداف البحث باستخدام أدوات جمع بيانات ملاءمة لثقافة أفراد العينة وقدراتهم.

رابعاً: ملاءمة الأساليب الإحصائية. ويقصد بها أن تكون الأساليب الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات والإجابة عن الأسئلة مناسبة لطبيعة البيانات ونوع الأسئلة لتعطي استدلالات إحصائية دقيقة.

خامساً: الاتساق في تحليل النتائج. ويقصد بها أن يكون عرض النتائج دقيقاً وعنوان كل جدول مناسب لمحتواه وبياناته وافية لتحقيق الغرض ونتائج كل جدول مرتبطة بأسئلة البحث أو فروضه.

سادساً: الدقة في مناقشة النتائج وتفسيرها. ويقصد بها أن تكون المناقشة ربطت نتائج البحث بنتائج الدراسات السابقة، واستند الباحث في تفسير النتائج على الدليل العلمي، وتتصف استنتاجات الباحث بالموضوعية.

سابعاً: سلامة اللغة ووضوح العبارات. ويقصد بها أن تكون لغة التقرير سليمة إملائياً ونحوياً وطباعة، والعبارات سليمة التراكيب اللغوية.

ثامناً: جودة أسلوب العرض. ويقصد بها أن يكون تسلسل عناصر المنهج وتحقيق التوازن بين عناصر البحث وترابط الأفكار وللباحث رؤية واضحة في البحث، والالتزام بالأسلوب العلمي الشائع في أدبيات مشكلة البحث.

تاسعاً: كفاية المراجع وصحة التوثيق. ويقصد بها أن تكون المراجع كافية وأصلية وحديثة، والدقة في توثيق المعلومة، وكتابة المراجع بالطريقة العلمية المتبعة في أدبيات الموضوع.

ب) إعطاء التقديرات

تعتمد نتائج الدليل على مخرجات تقديرين أساسيين، هما: تقديرات العناصر، والتقدير العام بحيث تتم على النحو التالي:

١) تقديرات العناصر: وتم تقدير كل عنصر كما يلي:

ضعيف إذا لم تتوافر الشروط العلمية المحددة في الدليل (١)

مقبول إذا توافر الحد الأدنى من الشروط العلمية المحددة في الدليل (٢)

جيد إذا توافر الكثير من الشروط العلمية المحددة في الدليل (٣)

جيد جدا إذا توافر معظم الشروط العلمية المحددة في الدليل (٤)

ممتاز إذا توافرت كل الشروط العلمية المحددة في الدليل (٥)

٢) التقدير العام: يتم إعطاءه في ضوء تقديرات عناصر التقويم التسعة على النحو الآتي:

ضعيف يعطى هذا التقدير إذا كان متوسط العناصر أقل من (٢)؛ أو كان

تقدير عنصري الأصالة والمنهج ضعيفين أو كان أحدهما ضعيفاً. والبحث لا يصلح للنشر.

مقبول يعطى هذا التقدير إذا كان متوسط العناصر من (٢) إلى أقل من (٣) نقاط؛ أو كان تقدير عنصري الأصالة والمنهج مقبولين أو كان أحدهما مقبولاً والبحث لا يصلح للنشر إلا بعد إدخال تعديلات جوهرية.

جيد يعطى هذا التقدير إذا كان متوسط التقديرات للعناصر التسعة من (٣) إلى أقل من (٤) نقاط وكان هدف التعديل تحسين اللغة وأسلوب عرض النتائج ومناقشتها. البحث يصلح للنشر بعد إدخال تعديلات كثيرة لكنها ليست جوهرية.

جيد جدا يعطى هذا التقدير إذا كان متوسط تقديرات العناصر من (٤) إلى أقل من (٥) نقاط البحث يصلح للنشر بعد إدخال بعض التعديلات البسيطة.

ممتاز يعطى هذا التقدير إذا كان متوسط تقديرات العناصر (٥) نقاط ؛ البحث يصلح للنشر بدون أي تعديلات.

وتوجد استمارة منفصلة يدون بها أسم المحكم وعنوان البحث ووضع التقديرات على العناصر التسعة، ويلي ذلك التقدير العام والقرار المستند إلى هذا التقدير؛ ثم يطلب من المحكم كتابة أهم الإيجابيات في حالة تقدير البحث بجيد أو جيد جداً أو ممتاز. وأهم السلبيات في حالة تقدير البحث بمقبول أو ضعيف. وأخيراً مجموعة بيانات عن المحكم وتوقيعه.

ملاحظات الباحثان على الدليل:

١- يمثل الدليل خطوة إيجابية جداً لتحكيم البحوث العلمية ونشرها، ووجوده يحقق أو يساهم في تحقيق أكبر قدر من الاتفاق وأقل قدر من الاختلاف بين المحكمين.

٢- نقطة إيجابية أخرى تسجل للدليل وهي أن مجلس أدارة المجلة يطلب من المحكمين تحكيم الدليل نفسه وبيان إيجابياته وسلبياته وإبداء مقترحاتهم لعلاج السلبيات للاسترشاد بها في تطوير الدليل مستقبلاً.

٣- يؤخذ على الدليل الآتي:

أ- في الصفحة رقم ٧، عنصر تحديد المشكلة واضحاً ودقيقاً غير مرتبط بالأصالة والأهمية.

ب- العنصر رقم ٤ متوقف على العنصر رقم ٢ فيمكن الاكتفاء بالعنصر رقم ٢.

ج- في الصفحة رقم ٨، العنصرين ٧ و١٠ متطابقان فيمكن دمجهما، والعناصر ١١ و ١٢ و١٣ غير مرتبطة بسلامة المنهج بقدر ارتباطهم بأسلوب عرض المادة العلمية في جزئية ترابط الأفكار.

د- في الصفحة رقم ٩، يمكن ضم ملاءمة الأساليب الإحصائية كأحد عناصر المنهج وسلامته.

ه- في الصفحة رقم ١٠، يمكن ضم سلامة اللغة وأسلوب العرض في عنصر واحد.

و- في الصفحة رقم ١١، يمكن أخذ عنصر التنوع في الاعتبار.

رأى الباحثان أن تقدير تسعة عناصر فقط مازالت تؤدي إلى نوع من العمومية في الحكم مما قد يؤدي إلى مساحة من الاختلاف؛ وعليه حاولا أخذ العناصر الداخلية وتطوير دليل جديد مستفيدين بما جاء بهذا الدليل وغيره في الأدبيات المرتبطة بتلك الفكرة.

٢. استمارة تحكيم بحث علمي مقدم للنشر بمجلة العلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

تتكون الاستمارة من قسمين أساسيين، هما: الأول (ويحمل عنوان جوانب البحث العلمية) ويضم خمسة عناصر تندرج تحتها واحد وأربعين معياراً. والثاني (ويحمل عنوان الملاحظات العامة) ويضم أربعة عناصر

تتطلب من المحكم أبداء ملاحظاته في نقاط محددة، وأحدهما نتيجة الحكم.

وفيما يلي نماذج من المعايير:

القسم الأول: جوانب البحث العلمية (يتبع كل معيار التقديرات: ممتاز، جيد جداً، جيد، ضعيف، لا تنطبق)

١- موضوع البحث

أ- ما مدى مناسبة عنوان البحث لمحتواه؟

ب- ما مدى أهمية البحث من الناحية النظرية والتطبيقية؟

ج- ما مدى الترابط بين موضوعات وفقرات البحث؟

٢- الإطار النظري والدراسات السابقة

أ- ما مدى شمولية ووضوح الإطار النظري للبحث؟

ب- ما مدى سلامة الترتيب المنطقي للمفاهيم والتصورات النظرية؟

ج- ما مدى ارتباط الدراسات السابقة بمشكلة البحث؟

٣- منهجية البحث

أ- ما مدى ارتباط المنهج بالإطار النظري لموضوع البحث؟

ب- ما مدى سلامة طريقة اختيار العينة؟

ج- ما مدى سلامة إجراءات تطبيق الدراسة؟

٤- أدوات التحليل الإحصائي

أ- ما مدى ملائمة الأسلوب الإحصائي لبيانات البحث؟

ب- ما مدى صحة البيانات والجداول الإحصائية؟

ج- ما مدى الدقة في استخدام الأسلوب الإحصائي في التحليل؟

٥- نتائج البحث

أ- ما مدى تحقيق الباحث للنتائج المرجوة من البحث؟

ب- ما مدى واقعية التوصيات التي توصل إليها البحث؟

ج- ما مدى دقة الباحث في كتابة المراجع وتنظيمها؟

القسم الثاني: الملاحظات العامة

١. تكتب الملاحظات التي لم يرد السؤال عنها سابقا في أي مجال من مجالات البحث.

٢. الحكم على صلاحية البحث محصورة في أربعة خيارات، هي: ينشر كما هو، أو ينشر بعد إجراء تعديلات طفيفة، أو تجرى تعديلات ويعاد التقويم، أو غير صالح للنشر.

٣. تكتب مبررات الحكم بوضوح.

٤. تكتب التعديلات المطلوبة بالتفصيل.

تعتبر الاستمارة مُرشد جيد للمحكم؛ لكن ينقصها ضرورة إعادة صياغة للبنود. وتلغى كلمة "ما مدى" لتتوافق مع التقديرات المكتوبة؛ ودمج المعايير المتقاربة. وتوضيح كيفية اتخاذ القرار بالحكم على صلاحية النشر. وعموماً، تركت الاستمارة فرصة مفتوحة للمحكم لإبداء رأيه فيما ما لا تتضمنه من معايير.

٣. نموذج مجلة كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة:

تطلب المجلة من المحكم إبداء رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة بطريقة كيفية بحيث يقوم المحكم بتقديم تقرير مفصل متضمن لما يلي:

١. أصالة البحث وما يضيفه إلى المعرفة في نطاق مادته والعلاقة بينه وما سبق أن كتب فيه.

٢. منهجية البحث وأدوات القياس وملاءمتها لطبيعة البحث ودقة النتائج وصحة الاستنتاجات.

٣. سلامة اللغة ودقتها وأسلوب العرض.

٤. حداثة المراجع وشموليتها ودقة توثيقها.

٥. أية ملاحظات أو تعديلات ينبغي إدخالها على البحث.

٦. خلاصة رأي المحكم في صلاحية البحث للنشر.

وفـي رأي الباحثـان، إن هـذه النمـاذج الثلاثـة تغطـي جميـع أنـواع التقيمات المستخدمة في الحكم على مدى صلاحية العمل العلمـي المقدم للنشر في المجلات والدوريات العربية حيث تم نقد النموذج الذي أعتمد الأسلوب الكمي والكيفي والخليط، ولذا سيكتفيان بذلك.

ثالثا- نماذج من المجالس العلمية المسئولة عن ترقية الأساتذة المساعدين والمشاركين.

كثير من المجالس العلمية لا تقدم أنموذج شامل لمعايير معينة تساعد في الحكم على مدى استحقاق الأساتذة المساعدين والمشاركين للترقية، لكن تطلب من المحكم كتابة تقرير كيفي مفصل عن الأعمال العلمية المقدمة للترقية؛ و أعطاء درجة إجمالية من درجة معينة، ثم تعبئة أنموذج فيه أسم البحث والتقدير؛ وأخيراً إبداء رأي محدد وواضح بخصوص التوصية بالترقية من عدمه. فمثلا، بعض المجالس العلمية تقدم الآتي:

١. بيانات عن أسم المتقدم للترقية والدرجة العلمية الحالية له.
٢. تقرير مفصل من المحكم عن الإنتاج العلمي.
٣. رأي المحكم النهائي عن الإنتاج العلمي للمتقدم للترقية بحيث يشير فيها المحكم إلى أنه قام بدراسة الإنتاج العلمي بعناية وتوصل إلى أحد النتائج الآتية:

أ- لقد استوفى المتقدم شروط الترقية بحثيا وأوصي بترقيته دون تحفظ.

ب- لقد استوفى المتقدم شروط الترقية بحثيا في حدها الأدنى وأميل إلى التوصية بترقيته.

ج- أجد صعوبة في التوصية بترقيته وأميل إلى التريث في الوقت الحاضر

د- المتقدم لا يستحق الترقية بناء على الإنتاج المتقدم منه.

٤. الدرجة المستحقة من (٦٠) هي ( )، ثم اسم المحكم ودرجته العلمية وعنوانه وتوقيعه.

<u>وبعض المجالس العلمية الأخرى تقدم الآتي:</u>

١. تتطلب من المحكم إعداد تقرير متكامل للإنتاج العلمي للمتقدم للترقية.

٢. تعبئة نموذج يشتمل على اسم المحكم، ورتبته، وتخصصه، وجهة عمله.

٣. ثم عنوان البحث وتبيان إذا ما كان مرض أم غير مرض.

٤. إبداء الرأي في تقويم الإنتاج العلمي العام ( ) مرض ؛ ( ) غير مرض.

٥. تعيين درجة عامة للإنتاج العلمي (أعلى درجة١٠٠% وأقل درجة للترقية ٧و٦٦%).

٦. يبين رأيه إذا ما كان المتقدم ( ) يستحق الترقية أو ( ) لا يستحق الترقية.

٧. ذكر أسباب عدم الأحقية للترقية، وأخيراً الاسم والتوقيع.

رابعاً-معايير الدراسات العليا لمناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه بالجامعات .

في حدود علم الباحثين أن الدراسات العليا على مستوى الكليات أو الجامعات في الوطن العربي تتخذ إحدى الصور الآتية:

١. يُطلب من المناقشين (المحكمين) بشكل فردي تقديم تقرير كيفي يبين فيه كل مناقش مدى صلاحية الرسالة للمناقشة،ثم بعد المناقشة يقدموا تقريراً جماعياً يبينوا فيه نقاط القوة والضعف في الرسالة، وحكمهم النهائي عليها. وفي بعض الحالات، يعطوا تقديراً كمياً وفي حالات أخرى لا يطلب منهم ذلك.

٢. يطلب من المناقشين (المحكمين) بشكل فردي تقديم تقرير عن مدى صلاحية الرسالة للمناقشة وذلك عن طريق وضع علامة أمام واحدة من الخيارات الآتية:

- الرسالة صالحة للمناقشة كما هي ... ( ).
- الرسالة تحتاج إلى بعض التعديلات حسب البيان المرفق ...( ).
- الرسالة غير صالحة للمناقشة وذلك للأسباب المرفقة .. ( ).

ثم بعد المناقشة في حال انعقادها وعلى استمارة واحدة (جماعية) وأحيانا عدة استمارات منفصلة يوقع المحكمون على نتيجة من الخيارات الآتية:

- قبول الرسالة والتوصية بمنح الدرجة ... ( ).
- قبول الرسالة مع إجراء بعض التعديلات دون مناقشتها مرة أخرى ... ( ).
- عدم قبول الرسالة ... ( ).

ثم تعقيبات أخرى:

٣. لا يُطلب من المناقشين أي تقارير لا كيفية ولا كمية قبل المناقشة ويكتفى بتعبئة استمارة فردية بعد المناقشة، وأخرى جماعية يوقع عليها المناقشون الثلاثة.

٤. وفي بعض الحالات يطلب منهم أعطاء تقدير كمي وفي حالات أخرى لا يطلب منهم ذلك .

ويخلص الباحثان من هذا العرض، بأن الدراسات العليا لا تُقدم معايير خاصة للمحكمين للاستناد إليها في الحكم على الرسالة. ويريا أن هناك تناقضاً كبيراً في معظم الحالات بين الدرجات والتقديرات التي تُعطى للرسائل العلمية والمستوى الحقيقي لتلك الرسائل. ويُستشف ذلك من تعليقات غالبية المناقشين (المحكمين) فيما بعد المناقشة، ويرجع هذا للمجاملات التي تحدث في المناقشات. ويمثل ذلك خطراً حقيقيا على البحث العلمي ومستواه. ويؤيد هذه الرؤية قول الحندود (٢٠٠٨هـ) "ومع أن الجميع يتفق على أن

نظـام التحكـيم بـصوره الحاليـة يـشوبه بعـض النقـائص والهنـات، وبـدأ فـي السنوات الأخيرة مع الأسف يسلك خطاً انحدارياً من التقهقر والانحسار في مظاهر الجودة، إلا أنه حتى الآن لم يقترح أحد أو أية جهة أو مؤسسة علمية أي نظام جيد للتقييم أو التحكيم بديلا للنظام الحالي"ص: ٤٩٥.

خامساً- نماذج من الدراسات التي أجريت حول تلك المعايير وخاصة التي عرضت في ندوة التحكيم العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

١. معيارية مقترحة لتحكيم البحث العلمي في التخصصات التربوية.

ويقـول عنهـا مؤلفهـا رشـاد (٢٠٠٨) " أنهـا تـضم كـل الأجـزاء الـصالحة فـي النمـاذج القديمـة إلـى جانـب المـستجد) ص: ٢٩٠. وفيمـا يلـي عرض مختصر لها: تتكون المعيارية من ستة محاور و(٥٢) بنداً.

الأول: عنوان البحث (يحتوي على ٦ بنود):

أ- أن يكون العنوان دالاً على هدف البحث، ومبيناً للتخصص الدقيق.

ب- أن يكون العنوان واضحاً وخالياً من الغموض، وموجزاً.

ت- أن يكـون العنـوان خاليـاً مـن الكلمـات التـي لا لـزوم لهـا، والعبارات الجذابة المضللة.

الثاني: مشكلة البحث (يحتوي على ٦بنود):

أ- أن تكون المشكلة محددة، ومتفقة مع المتغيرات الواردة بالعنوان.

ب- أن يكون للمشكلة تفسيراً واحداً، ومستندة لأدلة علمية.

ت- أن تكون مصاغة صياغة تمثل إشكالاً (حيرة) نظرياً أو تطبيقياً.

الثالث:أسئلة البحث (يحتوي على ٥بنود):

أ- أن تكون الأسئلة متفرعة عن مشكلة البحث.

ب- أن تكون الأسئلة مستدعية إجابة موضوعية.

ت- أن تكون الأسئلة مصاغة بأسلوب يتطلب إجابة لها مرجعية علمية.

الرابع: فروض البحث (يحتوي على ٦بنود):

أ- أن تكون الفروض قابلة للاختبار، وكافية لجميع جوانب المشكلة.

ب- أن تكون الفروض متسقة مع الحقائق العلمية.

ت- أن تكون الفروض مصاغة في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات والدراسات السابقة.

ث- أن تكون الفروض مصاغة بطريقة تمنع تداخل المتغيرات الوسيطة.

الخامس: الضبط المنهجي للبحث (يحتوي على ١٤ بنداً):

أ- أن يتصف البحث بالترابط المنطقي لخطواته.

ب- أن تكون المصطلحات مما اصطلح عليه في مجال التربية وأصولها وفروعها.

ت- أن تكون المصطلحات معرفة تعريفا إجرائياً.

ث- أن يكون حديث الباحث عن الظاهرة موضوع البحث مطرداً مع تعريفه الإجرائي لها.

السادس: لغة البحث ودقته وتنظيمه (يحتوي على ١٥بنداً):

أ- أن يتسم البحث بلغة البحث العلمي.

ب- أن يتسم البحث بالجدة والأصالة وعدم النمطية.

ت- أن توصف خطوات البحث وصفا واضحا يمكن أي باحث من إعادة البحث.

ث- أن يتصف البحث بالواقعية.

ج- أن تكون لغة البحث خالية من الكنايات والترادف والخطابة.

ويُلاحظ الباحثان على المعيارية السابقة أنها قدمت عدداً من البنود التي تحمل أفكاراً عن مواصفات البحث الجيد (المعايير)، إلا أنها لم تبين كيفية استخدامها، ولا كيفية تقدير الدرجات عليها. وعلاوة على ذلك يوجد بها

أ- تكرار لبنود تحمل نفس الفكرة مثل الفكرتين (ب وت) بالمحور الرابع و الفكرتين (أ و ج) بالمحور السادس .... وهكذا.

ب- وجود غموض في صياغة بعض البنود مثل: البندين (ب و ت) بالمحور الثاني والبندين (ب وت) بالمحور الثالث، والبند (ث) بالمحور الرابع والبند (ث) بالمحور الخامس... وهكذا.

ت- وجود تداخل بين المحاور مثل البند (ب) بالمحور السادس؛ ففكرة هذا البند لا تنطوي تحت عنوانه. وفكرة البند(أ) بالمحور الخامس لا تخدم عنوانه أيضاً... وهكذا.

ث- كما يمكن اختزال كثير من البنود؛ فمثلاً: في المحور الأول يمكن اختزال بنوده إلى فكرتين فقط بدلاً من ستة ... وهكذا في كثير من البنود.

٢. ضوابط تحكيم الرسالة الجامعية إعداد الغانم ٢٠٠٨

وتصنف الغانم ضوابط تحكيم الرسالة الجامعية إلى ثلاثة جوانب: منهجية وعلمية (تحتوي على ٢٤ معياراً) وأخرى شكلية (تحتوي على ٨ معايير)، ثم جوانب متعلقة بالباحث (تحتوي على ٩ معايير). وفيما يلي عرض مختصر لتلك الضوابط:

أولا الجوانب المنهجية والعلمية:

أ- أن يكون عنوان الرسالة واضحاً ومحدداً ومعبراً عن محتواها.

ب- جدة وأصالة فكرة البحث.

ت- أهمية مشكلة الدراسة.

ث- وضوح مشكلة الدراسة وتحديدها.

ج- جودة خطة البحث ... وهكذا.

ثانيا: الجوانب الشكلية:

أ- تطبيق قواعد الاقتباس.

ب- الخلو من الأخطاء المطبعية والإملائية واللغوية.

ت- الالتزام بضوابط الكتابة وعلامات الترقيم.

ثالثا: الجوانب المتعلقة بالباحث

أ- سعة الاطلاع وتبدوا من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة.

ب- مدى الالتزام بالأمانة العلمية والموضوعية.

ت- القدرة على تحليل البيانات والمقارنة والربط والاستنتاج.

فعلى الرغم من أن هذه القائمة وضُعت لتحكيم الرسائل الجامعية في مجال المكتبات والمعلومات، إلا أن الباحثين رأيا أنها تصلح للاستخدام في مجال التربية وعلم النفس أيضا، ولذا استفادا منها. خاصة أن هذه الضوابط حُكمت ووفق عليها من قبل ستة وعشرين عضواً من أعضاء هيئة التدريس ممثلين لخمسة جامعات سعودية. هي: الملك خالد والإمام محمد بن سعود الإسلامية والملك عبد العزيز وأم القرى وأخيراً جامعة البنات بالرياض. ولكن لم تتعدى الباحثة هنا هدفها الذي حددته في التعرف على الضوابط فقط من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات السعودية، والبحث الحالي يسعى للتقدم خطوة للأمام لبناء وتصميم دليل شامل وكامل للتحكيم.

يلاحظ على المعايير الموجودة حاليا بالوطن العربي مايلي:

١. عدم وجود معايير على الإطلاق لتوجيه المحكم لتقييم أو تقويم الإنتاج العلمي، ويكفى فقط بمطالبته كتابة تقرير مفصل عن الإنتاج وإبداء رأيه صراحة في قبوله أو إجراء تعديلات ثم إعادته مرة أخرى إليه لقراءته أو إجراء تعديلات ونشرة مباشرة أو رفضه مع ذكر الأسباب، وفي أحيان أخرى يطلب منه أعطاء درجة ما من درجة تحددها الجهة المرسلة للبحث أو الرسالة.

٢. وجود معايير ولكنها عامة جداً وقليلة، فلا تحقق الحد الأدنى من الموضوعية المفترض توافرها، مما يفقدها أهمية وجودها.

٣. وجود معايير لكنها كثيرة جداً وتحتوى على أفكار مكررة، مما يصعب استخدامها من الناحية العملية والدليل على ذلك أن مثل هذه المعايير موجودة من فترة زمنية كبيرة جداً ومع هذا لم يستخدمها أحد، وهذه موجودة في كتب مناهج البحث.

٤. وجود معايير ولكن لا يوجد لها تعليمات تبين كيفية استخدامها.

٥. وجود معايير ولكن لا يوجد تفسير للدرجات التي تعطى.

وتأسيسا على ذلك نحن في حاجة إلى دليل شامل ومتكامل ولا يكون قصيراً فيصبح عاماً ولا طويلاً فيصبح مملا. بل يكون معقولاً في عدد بنوده وله تعليمات واضحة لتقدير الدرجات والتصنيف في مستويات تيسر من اتخاذ القرار.

الإجراءات:

بعد اطلاع الباحثان على المصادر السابقة وغيرها وتحليلها، قاما بصياغة عدداً من البنود التي تحمل شروطاً أو معايير بلغ عددها (٤٥) معياراً، ثم تم كتابة تعليمات موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس ذات العلاقة بتخصص التربية وعلم النفس بكلية التربية والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة، وذلك بغرض الاطمئنان على صياغة البنود ومدى ضرورتها وشموليتها

لأبعاد تحكيم الرسائل الجامعية والبحوث المقدمة للنشر أو للترقية، مّشكلة بذلك الصورة الأولية للاستبانة (أنظر الملحق رقم ١).

تم توزيع سبعة وعشرين (٢٧) استبانة على أعضاء من هيئة التدريس بكلية التربية والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة لمن توفرت له الفرصة لمناقشة أو الأشراف على الرسائل العلمية أو سبق له تحكيم بحوث مقدمة للنشر أو بحوث مقدمة للترقية، وقد تم استرداد تسع عشرة (١٩) استبانه فقط وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم ١.

جدول ١: آراء أعضاء هيئة التدريس في مدى ضرورية المعيار للبحث الجيد

م	ضروري بشكل			غير ضروري	%
	كبير	متوسط	قليل		
١	١٩				١٠٠
٢	١٧	٢			٩٦،٥
٣	١٨	١			٩٨
٤	١٩				١٠٠
٥	١٥	٢			٩٦
٦	١٦	٢	١		٩٣
٧	١١	٥	١	١	٨١
٨	١٥	١	١	٢	٨٤
٩	١٤	٤	١		٨٩،٥
١٠	١٩				١٠٠
١١	١٢	٦		١	٨٤
١٢	١٦	٢			٩٦
١٣	١٩				١٠٠
١٤	١٨	١			٩٨
١٥	١٩				١٠٠
١٦	١٨	١			٩٨
١٧	٨	٥	٥	١	٦٨

جدول ١: آراء أعضاء هيئة التدريس في مدى ضرورية المعيار للبحث الجيد

م	ضروري بشكل			غير ضروري	%
	كبير	متوسط	قليل		
١٨	١٥	٢			٩٦
١٩	٣	٤	٤	٦	٤١
٢٠	١٥	٣		١	٨٩،٥
٢١	١١	٦		٢	٧٩
٢٢	١٨				١٠٠
٢٣	١٦	٢	١		٩١
٢٤	١٩				١٠٠
٢٥	١٨				١٠٠
٢٦	١٧	١			٩٣
٢٧	١٨	١			٩٨
٢٨	١٦	٢	١		٩١
٢٩	١٩				١٠٠
٣٠	١٨				١٠٠
٣١	١٩				١٠٠
٣٢	١٩				١٠٠
٣٣	١٤ تندرج تحت ٣٢ تنطبق على نوعية خاصة من البحوث	٢			٩٦
٣٤	١٩				١٠٠
٣٥	١٧	٢			٩٧
٣٦	١٤	٤			٩٤
٣٧	١٧	٢			٩٧
٣٨	١٠	٦	١		٨٤
٣٩	١٦	٣			٩٥
٤٠	١٥	١			٩٢(١)
٤١	١٢ غير واضحة، إعادة صياغة	٣			(٢)

جدول ١: آراء أعضاء هيئة التدريس في مدى ضرورية المعيار للبحث الجيد

م	ضروري بشكل			غير ضروري	%
	كبير	متوسط	قليل		
					٨٢
٤٢	١٥نفس معنى ٣١و ٣٢ ينطبق على نوعية خاصة من البحوث	١			٩٨
٤٣	١٢	٧			٨٨
٤٤	١٩				١٠٠
٤٥	١٩				١٠٠

وتجدر الإشارة إلى ذكر أنه تم حساب النسبة المئوية لأهمية العبارة (التي رمز لها في الجدول أعلاه بـ %) وذلك باستخدام المعادلة التالية والواردة في (إبراهيم، ١٩٩٦: ص ٢٣٥):

$$\text{النسبة المئوية لأهمية العبارة} = \frac{\text{مجـ} \times \text{ك} \times \text{و}}{\text{ن} \times \text{وَ}} \times ١٠٠$$

حيث ك: التكرار لكل بديل استجابي.

و: الوزن النسبي لكل بديل استجابي.

ن: عدد أفراد العينة.

وَ: أعلى وزن نسبي للبدائل الاستجابية.

وكان من بين تعليقات المحكمين الآتي: ضرورة إضافة معايير خاصة بـ

- توافر الأمانة العلمية في الاقتباس والتوثيق (تكرر ذكرها)
- وضوح الإجراءآت المنهجية للبحث .
- الاعتراف بجهود الغير وعدم التقليل منها و تواضع الباحث وعدم تضخم الأنا.
- تصاغ المشكلة في عبارة خبرية واضحة
- يخلو العنوان من الكلمات التي لا لزوم لها

- تتنوع مصادر الإحساس بالمشكلة
- تبين المقدمة مدى الاهتمام بموضوع البحث
- يكفي البند ١٨ ويحذف البند ١٩ وتحذف كلمة قلة من البند١١
- أن تكون التوصيات قابلة للتطبيق وأن تتضح شخصية الباحث في تفسير النتائج.
- أن يعالج البحث مشكلة هامة تواجه العملية التربوية وأن يتبع الباحث قواعد الكتابة العلمية

وبحساب التكرارات ومراعاة ملاحظات المحكمين وتعليقاتهم تم الاحتفاظ بالبنود التي حصلت على ٩٠% وأكثر، ثم قام الباحثان بالآتي:

١. إعادة صياغة عدد كبير من البنود (المعايير)؛ فتم إعادة صياغة المعايير من ٢٠ إلى ٤٥ بناءً على ما جاء في آراء المحكمين (أنظر الملحق).
٢. دمج بعض المعايير مع بعضها البعض في بند واحد، وذلك مثلما تم في (٢١و٢٢-٢٥و٢٦و٢٧-٣٠و٣١).
٣. حذف بعض المعايير كما تم في المعايير (٧-١١-١٧-١٩) (أنظر الملحق).
٤. إضافة بعض المعايير مثل (الأمانة العلمية – تقدم حلا لمشكلة تخصصية).
٥. عمل قائمتين بدلاً من قائمة واحدة لتكون أحدهما خاصة بالبحوث الميدانية والأخرى خاصة بالبحوث النظرية.

كتبت تعليمات للقائمتين، وتم عرضهما مرة أخرى على خمسة محكمين، وتم حساب نسبة اتفاق المحكمين وكانت محصورة بين ٨٠% و ١٠٠%.

أعدت الصورة النهائية للدليل متضمنة وبيانات عن الباحث وعنوان البحث وتخصصه. وبيانات عن المحكم وتخصصه ومرتبته العلمية وعنوانه وجهة عمله، والتعليمات عن كيفية التحكيم وكيفية تقدير الدرجات وتفسيرها. وفيما يلي عرض للصورة النهائية للدليل.

دليل تحكيم للرسائل والبحوث العلمية في مجال التربية وعلم النفس

يتكون الدليل المقترح من جزأين: الأول، خاص بالرسائل والبحوث الميدانية. والآخر، خاص بالرسائل والدراسات النظرية. وفيما يلي عرض للتعليمات والمعايير الخاصة بكل جزء.

أولا: تعليمات ومعايير دليل تحكيم الرسائل والبحوث الميدانية:

سعادة الأستاذ الدكتور/ ..... مستخدم الدليل، نفيد سعادتكم بأن التحكيم وفقاً لهذا الدليل ينبغي أن يتم على مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى:

التفضل بقراءة الرسالة أو البحث أو الدراسة قراءة إجمالية للحصول على فكرة عامة عنه، ثم قراءته مرة ثانية قراءة ناقدة تحليلية دقيقة بحيث يتم فيها تسجيل ملاحظاتكم أو تعليقاتكم بطريقة تقريرية في ضوء ما يلي، ويكتب التقرير الكيفي على أوراق منفصلة، ويفضل ألا تكون بخط اليد:

- **العنوان** (التعبير عن المشكلة، الاختصار وسلامة الصياغة).
- **المقدمة** (تهيئة جيدة للقارئ، وجود مشكلة حقيقة وجديدة في بيئة الباحث ومبررات دراستها).
- **أسئلة البحث** (متوافقة مع العنوان، وصياغة جيدة، وقاصرة على أهداف البحث).
- **المصطلحات** (المتغيرات معرفة جيداً نظريًا وإجرائيًا).
- **أهداف البحث وأهمية** (مختصرة ومحددة بحيث لا يوجد تداخل بين محتوى الأهداف والأهمية).
- **الحدود** (كتابة حدود للبحث أن كان ذلك ضروريًا).

- **أدبيات البحث** (إطار مفاهيمي(نظري) وبحوث سابقة ذات صلة بمتغيرات البحث وفرضيات).
- **منهجية البحث** (العينة وطريقة اشتقاقها وتوصيفها ، والأدوات ومدى صلاحيتها، ووضوح الإجراءات المنهجية مناسبة الأسلوب الإحصائي).
- **عرض جيد للنتائج وتفسيرها** (في ضوء أدبيات البحث).
- **وجود توصيات** قابلة للتطبيق.
- **وجود مراجع** (عربية وأجنبية حديثة ومتخصصة).
- **وجود ملخص** جيد للبحث باللغتين العربية والأجنبية.

المرحلة الثانية:

يتم أعطاء تقدير كمي لكل معيار من المعايير الموجودة بقائمة المراجعة بحيث يعطى لكل محك أو معيار درجة تتراوح من صفر إلى خمسة؛ فتعطى خمس درجات إذا توفر المعيار بدرجة كبيرة جدا ؛ وأربع درجات إذا توفر بدرجة كبيرة وثلاثة إذا توفر بدرجة متوسطة ودرجتان إذا توفر بدرجة قليلة ودرجة واحدة إذا توفر بدرجة قليلة جدا وصفر إذا لم يتوفر على الإطلاق .

وفي حالة عدم ضرورة المعيار للبحث أو الرسالة فيحذف أثناء التقييم وتطرح درجته من الدرجة الكلية للقائمة، وفي جميع الأحوال تُعدل الدرجة التي يحصل عليها البحث أو الرسالة من مئة لتيسير عملية التفسير. فمثلا: قد يكون البحث ميدانيا ولكنه لا يتطلب صياغة فرضيات، وقد يكون البحث جديداً في وطن الباحث ولا يوجد له مراجع عربية، ففي هذه الحالة لا يتم التقدير على هذين المعيارين وتصبح الدرجة النهائية لقائمة المعايير أقل مما هي عليه بعشر درجات، وهكذا.

قـــائمـــة معايير لتقييم البحوث الـمـيـدانـيـــة

م	المعيار(المحك)	الدرجة (٠- ٥)
١.	تناول الباحث مشكلة مهمة من مشكلات تخصصه.	
٢.	يتصف موضوع البحث بالجدة والأصالة.	
٣.	العنوان معبر عن مشكلة البحث وأسئلته.	
٤.	صياغة العنوان مختصرة وواضحة.	
٥.	توجد مبررات منطقية تبين أهمية دراسة المشكلة.	
٦.	المشكلة محددة في أسئـــــلة أو في عبارة تقريرية واضحة.	
٧.	أهداف البحث مختصرة وواضحة.	
٨.	أهمية البحث مصاغة بشكل جيد.	
٩.	مصطلحات البحث معرفه جيداً (إجرائياً).	
١٠.	تحرى الباحث الأمانة العلمية في الاقتباس والتوثيق.	
١١.	شخصية الباحث واضحة من خلال عرضه للاتجاهات النظرية وتفسيره لنتائج بحثه.	
١٢.	أسلوب عرض المادة العلمية منطقي ومترابط.	
١٣.	يخلو أسلوب الكتابة من الأخطاء اللغوية والمطبعية.	
١٤.	البحوث السابقة ذات علاقة مباشرة بمشكلة البحث.	
١٥.	وظفت البحوث السابقة جيداً في متن البحث.	
١٦.	التزم الباحث بطريقة واحدة في التوثيق وكتابة المراجع.	
١٧.	صيغت الفرضيات في ضوء أدبيات البحث.	
١٨.	اشتقت العينة بطريقة علمية وتم توصيفها جيداً.	
١٩.	أدوات القياس المستخدمة صادقة ومناسبة لعينة البحث.	
٢٠.	طريقة تصحيح الأداة واضحة وصحيحة.	
٢١.	الإجراءآت المنهجية محددة و تسمح بتكرار البحث.	
٢٢.	الأسلوب الإحصائي المستخدم مناسب لطبيعة البيانات.	
٢٣.	عرضت نتائج البحث بطريقة مختصرة ومنظمه.	
٢٤.	فسر ت النتائج في ضوء أدبيات البحث.	
٢٥.	لا يوجد تناقض في تفسير النتائج.	

قـــائمـــة معايير لتقييم البحوث الـمـيـدانـيـــة

م	المعيار(المحك)	الدرجة (٠-٥)
٢٦.	صيغت التوصيات وفقا لنتائج البحث، وبطريقة قابلة للتطبيق.	
٢٧.	قدم الباحث مقترحات بإجراء بحوث مستقبلية منطلقة من نتائج بحثه	
٢٨.	قدم الباحث حلاً عملياً لمشكلة تربوية أو نفسية.	
٢٩.	المراجع العربية (حديثة ومتخصصة).	
٣٠.	المراجع الأجنبية (حديثة ومتخصصة).	
٣١.	وجود ملخص جيد للبحث باللغتين العربية والأجنبية.	

تتراوح الدرجة نظرياً بين الصفر و ١٥٥، وتُعدل الدرجة المستحقة للبحث إلى نسبة مئوية، ثم تُقدر وفقا لكل محكم على حدة. بعد ذلك يؤخذ بمتوسط درجات المحكمين ويُسند المتوسط للتقديرات على النحو الآتي:

الدرجة	التقدير	الحكم
من ١٠٠ إلى ٩٦	امتياز	ويقبل البحث كما هو.
من ٩٥ إلى ٩١	جيد جداً	ويؤخذ بملاحظات المحكمين أن وجدت.
من ٩٠ إلى ٨٦	جيد	ويؤخذ بملاحظات المحكمين.
من ٨٥ إلى ٨١	مقبول	ويؤخذ بملاحظات المحكمين وتُعرض التعديلات على أحد أعضاء اللجنة.
من ٨٠ إلى ٧٥	ضعيف	ويؤخذ بملاحظات المحكمين وتعاد مناقشة الطالب في الرسالة.
أقل من ٧٥	مرفوض	ويُرفض البحث المقدم للنشر العلمي أو للترقية.

البيانات:

عنوان البحث:

"....."

اسم البحث أو رقم البحث /..... ( )

تخصص الباحث / .....

القرار /.....

اسم المحكم /..... المرتبة العلمية /.....

التخصص/..... الجامعة والكلية /.....

عنوان المراسلة /.....

رقم الهاتف /.....رقم الجوال /.....

البريد الالكتروني/.....

التوقيع/.....

بعد الانتهاء من إعداد الدليل بصورته السابقة، تم إخضاعه للواقع العملي لتجربته؛ وذلك باختيار رسالة علمية بطريقة عشوائية من مكتبة عمادة الدراسات العليا بجامعة طيبة. وإعطاء أربع نسخ منها إلى أربعة أعضاء بكلية التربية منهم عضوين في تخصص الرسالة (مناهج وطرق تدريس المواد الاجتماعية)، واثنين آخرين من قسمين مختلفين بالكلية هي أصول التربية وعلم النفس التربوي.

وبعد الحصول على نتائج التحكيم تم حساب ثبات المحكمين بعدة صور. مرة لأصحاب التخصص، ومرة ثانية للمحكمين من الأقسام الأخرى. وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل كندال تاو (Kendall's tau τ). وكانت النتيجة الموضحة في الجدول التالي تظهر قوة مستوى ثبات المقياس وجوهريته عند معنوية α = ٠,٠١ :

م	تخصص المحكمين	درجة الثبات
١	موافق لتخصص الرسالة (مناهج وطرق تدريس)	٠,٧٦*
٢	غير متوافق مع تخصص الرسالة.	٠,٧٣*

* تعني أن القيمة جوهرية عند ٠,٠١ = α

ثانيا: تعليمات ومعايير دليل تحكيم الرسائل والدراسات النظرية:

سعادة الأستاذ الدكتور/ ..... مستخدم الدليل، نفيد سعادتكم بأن التحكيم وفقاً لهذا الدليل ينبغي أن يتم على مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى:

التفضل بقراءة الرسالة أو البحث أو الدراسة قراءة إجمالية للحصول على فكرة عامة عنه، ثم قراءته مرة ثانية قراءة ناقدة تحليلية دقيقة بحيث يتم فيها تسجيل ملاحظاتكم أو تعليقاتكم بطريقة تقريرية في ضوء ما يلي، ويكتب التقرير الكيفي على أوراق منفصلة، ويفضل ألا تكون بخط اليد:

- **العنوان** (التعبير عن المشكلة، الاختصار وسلامة الصياغة).
- **المقدمة** (تهيئة جيدة للقارئ، وجود مشكلة حقيقة وجديدة في بيئة الباحث ومبررات دراستها).
- **أسئلة البحث** (متوافقة مع العنوان، وصياغة جيدة، وقاصرة على أهداف البحث).
- **المصطلحات** (المتغيرات معرفة جيداً نظريًا وإجرائيًا).
- **أهداف البحث وأهمية** (مختصرة ومحددة بحيث لا يوجد تداخل بين محتوى الأهداف والأهمية).
- **الحدود** (كتابة حدود للبحث أن كان ذلك ضروريًا).
- **أدبيات البحث** (إطار مفاهيمي(نظري) وبحوث سابقة ذات صلة بمتغيرات البحث وفرضيات).

يتقدم الباحثان بالشكر الجزيل لكل من أ.د./ فوزية بني إبراهيم دمياطي، د./ محاسن بنت إبراهيم شمّو، د./ سمير بن عبدالحميد القطب على إسهامهم في تحكيم الرسالة العلمية التي استخدمت لقياس ثبات المحكمين للدليل.

- **منهجيـة البحـث** (العينـة وطريقـة اشـتقاقها وتوصـيفها ، والأدوات ومدى صلاحيتها، ووضوح الإجراءات المنهجية مناسبة الأسلوب الإحصائي).
- **عرض جيد للنتائج وتفسيرها** (في ضوء أدبيات البحث).
- **وجود توصيات** قابلة للتطبيق.
- **وجود مراجع** (عربية وأجنبية حديثة ومتخصصة).
- **وجود ملخص** جيد للبحث باللغتين العربية والأجنبية.

المرحلة الثانية:

يتم أعطاء تقدير كمي لكل معيار من المعايير الموجودة بقائمة المراجعة بحيث يعطى لكل محك أو معيار درجة تتراوح من صفر إلى خمسة؛ فتعطى خمس درجات إذا توفر المعيار بدرجة كبيرة جدا ؛ وأربع درجات إذا توفر بدرجة كبيرة وثلاثة إذا توفر بدرجة متوسطة ودرجتان إذا توفر بدرجة قليلة ودرجة واحدة إذا توفر بدرجة قليلة جدا وصفر إذا لم يتوفر على الإطلاق .

وفي حالة عدم ضرورة المعيار للبحث أو الرسالة فيحذف أثناء التقييم وتطرح درجته من الدرجة الكلية للقائمة، وفي جميع الأحوال تُعدل الدرجة التي يحصل عليها البحث أو الرسالة من مئة لتيسير عملية التفسير. فمثلا: قد يكون البحث ميدانيا ولكنه لا يتطلب صياغة فرضيات، وقد يكون البحث جديداً في وطن الباحث ولا يوجد له مراجع عربية، ففي هذه الحالة لا يتم التقدير على هذين المعيارين وتصبح الدرجة النهائية لقائمة المعايير أقل مما هي عليه بعشر درجات،وهكذا.

قائمة معايير لتقييم الدراسات النظرية		
م	المعيار(المحك)	الـــدرجة (٠ ــ ٥)
١.	تناول الباحث مشكلة مهمة من مشكلات تخصصه	
٢.	يتصف موضوع البحث بالجدة والأصالة	

٣.	العنوان معبر عن مشكلة البحث وأسئلته	
٤.	صياغة العنوان مختصرة وواضحة	
٥.	توجد مبررات منطقية تبين أهمية دراسة المشكلة	
٦.	المشكلة محددة في أسئـــــلة أو عبارة تقريرية واضحة	
٧.	أهداف البحث واضحة	
٨.	أهمية البحث مصاغة بشكل جيد	
٩.	مصطلحات البحث معرفه جيدا	
١٠.	تحرى الباحث الأمانة العلمية في الاقتباس والتوثيق	
١١.	شخصية الباحث واضحة من خلال عرضه للاتجاهات النظرية والتعليق عليها وتفسيره لنتائج بحثه	
١٢.	أسلوب عرض المادة العلمية منطقي ومترابط	
١٣.	عرض الباحث للآراء المتباينة ونقاشها على أساس عقلاني	
١٤.	وظفت البحوث السابقة ذات الصلة جيدا في متن البحث	
١٥.	وضع الباحث أو تبنى رأيا خاصا وذكر أسبابا منطقية له.	
١٦.	منهج البحث وإجراءاته واضحة ومحددة	
١٧.	عرضت النتائج بطريقة متسقة ومنطقية	
١٨.	فسرت النتائج في ضوء أدبيات البحث	
١٩.	يخلو أسلوب الكتابة من الأخطاء اللغوية والمطبعية	
٢٠.	التزم الباحث بطريقة واحدة في التوثيق وكتابة المراجع	
٢١.	صيغت التوصيات وفقا لنتائج البحث وبطريقة قابلة للتطبيق	
٢٢.	قدم الباحث مقترحات بإجراء بحوث مستقبلية منطلقة من نتائج بحثه.	
٢٣.	المراجع العربة (حديثة ومتخصصة)	
٢٤.	المراجع الأجنبية (حديثة ومتخصصة)	
٢٥.	قدم الباحث حلا لمشكلة تربوية أو نفسية أو تعليمية	
٢٦.	كتب الباحث ملخصا جيدا لبحثه باللغتين العربية والأجنبية	

تتراوح الدرجة نظرياً بين الصفر و ١٣٠، وتُعدل الدرجة المستحقة للبحث إلى نسبة مئوية، ثم تُقدر وفقا لكل محكم على حدة. بعد ذلك يؤخذ بمتوسط درجات المحكمين ويُسند المتوسط للتقديرات على النحو الآتي:

الدرجة	التقدير	الحكم
من ١٠٠ إلى ٩٦	امتياز	ويقبل البحث كما هو.
من ٩٥ إلى ٩١	جيد جداً	ويؤخذ بملاحظات المحكمين أن وجدت.
من ٩٠ إلى ٨٦	جيد	ويؤخذ بملاحظات المحكمين.
من ٨٥ إلى ٨١	مقبول	ويؤخذ بملاحظات المحكمين وتُعرض التعديلات على أحد أعضاء اللجنة.
من ٨٠ إلى ٧٥	ضعيف	ويؤخذ بملاحظات المحكمين وتعاد مناقشة الطالب في الرسالة.
أقل من ٧٥	مرفوض	ويُرفض البحث المقدم للنشر العلمي أو للترقية.

البيانات:

عنوان البحث:

"....."

اسم البحث أو رقم البحث /..... ( )

تخصص الباحث / .....

القرار /.....

اسم المحكم /..... المرتبة العلمية /.....

التخصص/..... الجامعة والكلية /.....

عنوان المراسلة /.....

رقم الهاتف /.....رقم الجوال /.....

البريد الالكتروني/.....

التوقيع/.....

الخصائص التي يجب توافرها في المحكم حتى يكون موضوعيا في حكمه

يود الباحثان لفت نظر القارئ الكريم إلى أن وجود هذا الدليل وما يتضمنه من إرشادات واضحة ومفصلة لكافة المستويات المختلفة للحكم على الرسائل والبحوث العلمية، فهو ضروري، ولكنه غير كافٍ لتحقيق الغرض منه ما لم يتسم المحكم نفسه بمجموعة من الخصائص أو السمات. وفيما يلي عرض مختصر لتلك السمات.

١) تَعمُد تحقيق الموضوعية في الحكم وذلك من خلال إبراز الإيجابيات والسلبيات معا دون التركيز على واحدة فقط وترك الأخرى. واستبصار الأهواء النفسية ومجاهدتها دائما، وتتحقق الموضوعية بالآتي:

أ- إخلاص النية في عملية التحكيم والسعي لمرضاة الله؛ حيث يجب على المحكم استشعار أن الموقف التحكيمي هو اختبار من الله سبحانه وتعالى له ليتعرف على مدى إيمانه وإقامته للعدل للناس وبين الناس. فإخلاص النية لله في التحكيم عليها مدار الأعمال قبولاً أو رداً ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً﴾ (سورة الأحزاب : آية ٧٠).

ب- ألا يقبل تحكيم إنتاج علمي يقع خارج نطاق تخصصه رغبة منه في تحقيق منفعة شخصية كانت مادية أو معنوية. وفي ذلك كتب الرحيلي (٢٠٠٨) "إن إحالة الأعمال المحكمة إلى غير المتخصصين فيها يؤثر في نتائج التحكيم أي كانت، وعدم إنصافها، فربما ترقي صاحبها أو تستحق نشراً أو دعماً وهي لا تستحق، والعكس صحيح. فالمحكم الخبير هو الذي ينصف العمل" (ص: ١٠٨١). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة) قال كيف إضاعتها يا رسول الله قال: (إذا اسند الأمر

إلى غير أهله فانتظر الساعة) (البخاري في صحيحه (٢٣٨٢/٥) حديث رقم ٦١٣١.

ت- ألا يتأثر بوضع الباحث (إذا عرفه بشكل أو آخر) أو لغته أو دخله أو حالته العائلية أو العرقية أو علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة سلباً أو إيجاباً (الشيخلي: ٢٠٠٨؛ ٢١٥) ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ (سورة الأنعام: آية ١٥٢). بل يفضل الصنيع (٢٠٠٨) أن يكون المحكم كالقاضي يتنحى عن مهمة التقويم في حالة وجود رابطة قرابة أو صداقة أو أية رابطة أخرى مؤثرة بينه وبين صاحب العمل العلمي المراد تقويمه " (ص: ٩٦١).

ث- أن يمتلك معرفة أكاديمية خاصة بموضوع البحث، فيسعى دائماً لتنمية ذاته في مجال تخصصه بالقراءة الواسعة والمستمرة. فهذه المعرفة تساعده كثيراً في عملية التحكيم بموضوعية، لأنه كما يقول الشيخلي (٢٠٠٨) "قلة العلم أو ضعف الخبرة تحولان دون تحقيق التحكيم الموضوعي العادل" (ص: ٢١٤).

٢) أن يوجه المحكم ملاحظاته للبحث ولا يوجه تعليقاته إلى شخصية الباحث. فواجبه المهني ينبغي أن يكون منصباً على الموضوع وليس على الإنسان؛ ومهمته فحص الأفكار وليس فحص البشر (الشيخلي: ٢٠٠٨؛ ٢١٢). وفي ذلك كتب الحندود (٢٠٠٨) "يشتكي كثير من الباحثين من خروج الفاحصين المحكمين عن نقد العمل إلى نقد صاحب العمل نفسه فيسئ إليه بإلقاء عبارات السخرية؛ والازدراء مثل عدم الفهم والاستيعاب، ومحو أسلوب المؤلف؛ وطمس هويته والتقليل من قدر المادة وأهميتها و...؛ فتترك هذه التعليقات التي ترفق بورقة الرفض أو عدم الصلاحية للنشر في نفس المؤلف انطباعات سيئة. وهي سلوكيات تتطلب اتخاذ قرار فيها" (ص: ٥٠٤).

٣) يجب أن يكون تقويمه بناء، وتقييمه عادلا. ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (سورة المائدة: آية ٨)، فعليه أن يقدم وجهة نظره أو رأيه للباحث بما يحسن من العمل العلمي، بحيث إذا أخذ بها الباحث يُقبل بحثه للنشر أو تجاز رسالته بالدرجة العلمية. كما عليه أن يزوده بنقاط القوة في البحث ويعطيه بديل لنقاط الضعف ويزوده بالمراجع أو أسمائها على الأقل. فعلى المحكم تبني "سياسة النقد الإيجابي وذلك بتوجيه الباحث إلى الطريق السليم وألا يقتصر عمله على المحاسبة فيكون تحكيمه سلبياً" (الغانم: ٢٠٠٨؛ ٧٦٩).

٤) أن تكون ملاحظاته محددة وليست عامة، بمعني أن تُدعم كل ملاحظة بشواهد وأدلة علمية.

٥) أن يتصف المحكم بالسرية التامة وحفظ الأمانة فلا يفشي أسرار الباحثين وتبيان ملاحظاته عليهم للآخرين. وإن كان هذا ضرورياً لتقدم العلم فينشر في بحوث خاصة بذلك ودون ذكر للأسماء، وبهذا تتحقق المنفعة دون تجريح للباحثين.

المراجع

١. إبراهيم، عبدالله سليمان (١٩٩٦) طريقة مقترحة لحساب صدق مفردات استخبارات الشخصية. بحوث نفسية وتربوية. مكتبة الأنجلو المصرية.

٢. آل الشيخ، عمر بن عبد العزيز(٢٠٠٨) المعايير العلمية للتحكيم العلمي. في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، المملكة العربية السعودية ص ص: ٢٢٩- ٢٤٢.

٣. الأنصاري،عبدا لرحمن محمد(٢٠٠٨) صفات المحكم من منظور التربية الإسلامية. في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية – الثاني –جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية بالرياض ، المملكة العربية السعودية ص ص: ٩٠١-٩٤٨.

٤. البدانية، ذياب (٢٠٠٨) ضوابط ومعايير النشر في المجلات والدوريات العلمية. في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ بالرياض، المملكة العربية السعودية ص ص: ٢٩٩-٣٣٢.

٥. بيومي، محمد أحمد(١٩٩٨): اتجاهات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بالجامعة نحو عملية التطوير.في مؤتمر تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الإسكندرية، ص ص:٤٢-١٢٧.

٦. التركستاني، حبيب الله رحيم (٢٠٠١):البحث العلمي في الدراسات العليا: الواقع والتحديات. في بحوث وتوصيات ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية.مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص ص:٢٤٩- ٢٦٨.

٧. الجرف، ريما سعد (٢٠٠٨) المشكلات التي تواجه محكمي المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية . في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية –الجزء الثاني – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، المملكة العربية السعودية ص ص: ٥٥٩-٦٠٣.

٨. الحنـدود، إبـراهيم صـالح (٢٠٠٨) التحكيم العلمي مشكلات وتوصيات. في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية ص ص: ٤٩١-٥٢١.

٩. خليل، صالح على(١٩٩٨):معوقات البحث العلمي: المشكلة واقتراحات بالحلول. في مؤتمر تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الإسكندرية، ص ص:٢٥٠-٢٥٦.

١٠. الرحيلي، سليمان ضفيدع (٢٠٠٨) " محظورات التحكيم " في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية –الجزء الثاني –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، المملكة العربية السعودية ص ص: ١٠٧٩-١٠٩٥.

١١. رزق، حنان عبد الحليم (٢٠٠٤): واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ٥٥، الجزء الأول، ص ص:١٠١-٢٠٤.

١٢. رشاد، السعيد محمد (٢٠٠٨) معيارية مقترحة لتحكيم البحث العلمي في التخصصات التربوية في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية ص ص: ٢٤٣-٢٩٨.

١٣. الشربيني، فوزي عبدا لسلام (٢٠٠٨) معيار مقترح لتحكيم بحوث الترقية في الجامعات العربية. في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية ص ص:٣٤٧-٣٦٥.

١٤. الشيخلي، عبد القادر (٢٠٠٨) قواعد تحكيم البحث العلمي في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية ص ص: ١٧٣-٢٢٥.

١٥. الصنيع ، صالح إبراهيم (٢٠٠٨) " تقارير محكمي البحوث بين الموضوعية والذاتية من وجهة نظر الباحثين: في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية –الجزء الثاني – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، المملكة العربية السعودية ص ص: ٩٤٩- ٩٩٤.

١٦. الصوفي، محمد و الحدابي، داود (١٩٩٨):تقويم برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة. مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان الأردن، ا لأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية العدد ٣٣ ص ص: ٦٨-٩٦.

١٧. طراف، جهينا (٢٠٠٣): مشكلات الدراسات العليا في الجامعات السورية من وجهة نظر طلاب الماجستير والدكتوراه (دراسة ميدانية)رسالة دكتوراه٠مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، المجلد١٩، العدد الأول، صص:٢٣٧-٢٥٦.

١٨. عمر، عمر عبد العزيز(١٩٩٨): حول تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي أفكار وآراء٠ في مؤتمر تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الإسكندرية، ص ص:١٦٢-١٧٨.

١٩. الغانم، هند عبد الرحمن (٢٠٠٨) واقع تحكيم الرسائل الجامعية في علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين . في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي: أحكام موضوعيه أم رؤى ذاتية – الجزء الثاني –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية ص ص: ٧٤٧-٨٤٨.

٢٠. غبان، محروس والشيخ، رضوان (٢٠٠١):واقع الكفاية الداخلية الكمية للدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز والمعوقات الأكاديمية المؤدية إلى التأخر في إنجاز الرسائل العلمية

بها٠ في بحوث وتوصيات ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية٠مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، صص:١٢٧-٢٠٨.

٢١. الكاملي، على أحمد (٢٠٠١): رؤى مستقبلية حول البحث العلمي في الدراسات العليا . في بحوث وتوصيات ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية توجهات مستقبلية٠مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص ص:٥٩٧-٦٢٣.

٢٢. محافظة، سامح و المقدادي، محمود حامد(١٩٩٨):المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك. مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان الأردن، ا لأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية العدد ٣٣ ص ص:٥-٤٧.

٢٣. المصري، سوسن السيد(١٩٩٨):الحاجة إلى تقويم الأداء في الدراسات العليا والبحث العلمي٠ في مؤتمر تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الإسكندرية ، ص ص:٣٠-٤٠.

٢٤. ملحم، سامي محمد (٢٠٠٢): مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ط٢عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة النشر،

٢٥. النشار، تهاني محمود(١٩٩٨): ورقة عمل لدراسة مشاكل الدراسات العليا والبحث العلمي٠ في مؤتمر تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الإسكندرية، ص ص:٢٣٦-

٢٦. ياقوت، محمد مسعد (٢٠٠٧- أ) أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي . القاهرة، دار النشر للجامعات.

٢٧. ياقوت، محمد مسعد (٢٠٠٧- ب) البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية، مجلة المعرفة، الرياض العدد ١٣٦.